

النفوذ اليهودى والعجز المالى الأمريكى

إن المصرفى اليهودى العالمى صاحب البنوك لا بلد له، بل يحرك البلدان بعضها ضد بعض، بروليتارية اليهودى العالمى تطوف من بلد إلى آخر بحثاً عن نمط غريب للفرص الاقتصادية، وهذا ليس خيالاً تلفيقياً، إلا بالنسبة لغير اليهودى الذى يفضل الاسترخاء العقلى والكسل.

وهاتان الفتتان الخاصتان من اليهود فى قلب المشاكل التى تشوش على العالم وتعكر صفوه، إن مشكلة الهجرة شأن يهودى ومسألة المال يهودية وربط سياسات العالم شأن يهودى، وشروط معاهدة اتفاقية السلام يهودية وديبلوماسية العالم يهودية الأصل، والمسألة الأخلاقية فى الأفلام والمسرحيات يهودية، وغموض تجارة الخمر غير المشروعة شأن يهودى أيضاً.

وهذه الحقائق لا تسرّ اليهودى العالمى، ويتخذ وضع المدافع عند التعامل معها، ولا يضيع وقتاً فى محاولة القضاء على من يوضح الحقائق. وتُفسّر هذه الحقائق من قبل اليهودى، وأيضاً من قبل من يعادى السامية بأقصى درجات الجهل. واليهودى العالمى لا يفهم وجهة نظر العالم على الإطلاق، ودائماً لا يصله إلا وجهة النظر المعادية للسامية، ويقع المعادى للسامية فى الخطأ نفسه ولا يرى أبداً وجهة النظر اليهودية. وما يحتاجه الطرفان هو فهم ورؤية وجهة نظر المجتمع، وهذه السلسلة من المقالات تعرض وجهة نظر المجتمع.

عندما نقول إن مشكلة الهجرة شأن يهودى لا نقصد منع دخول اليهود إلى أى بلد، بل نقصد ضرورة أن يصبح لهم انتماء فى البلد الذى يدخلونه وأن يصبحوا مواطنين صالحين ومخلصين، وبعض اليهود كذلك، لكن البعض لا

يهتم بمسألة الانتماء والمواطنة الصالحة والولاء . وعندما نقول إن مسألة المال يهودية فإن هذا لا يعنى ضرورة إبعاد اليهود عن شئون الموارد المالية والتمويل ، بل ضرورة أن يتخلصوا من الفكرة اليهودية القائلة دائماً باستخدام المال فيما يؤدي إلى أن تكون التجارة والأعمال والرجال في قبضة اليهود . وعندما نقول إن ربط سياسات العالم شأن يهودي فإننا لا نقصد أن اليهود كبشر وكائنات إنسانية لا ينبغي أن يكون لهم صوت في الشئون السياسية ، بل نقصد أنه يجب عليهم التوقف عن محاولات جعل العالم يدور حول الأمة اليهودية . وعندما نصف تأثير اليهود على المسرح لا نقصد ضرورة أن يتخلوا عن النشاط المسرحي ، بل نطالب بضرورة أن يتخلص المسرح من فكرة اليهود من المسرح واعتبار الانغماس في الشهوات الحسية أحد أنواع التسلية .

ويجب على اليهود أن يقدموا حلاً للمسألة أو المشكلة اليهودية أولاً ، وإلا فسوف يضطر العالم لتقديم حلّ لها . قد يستمرون في مزاولة الأنشطة التجارية ، المسرح مثلاً ، إذا ما توقفوا عن إفساده ، وإذا لم يتوقفوا يتم الاستيلاء على المسرح وانتزاعه منهم . لقد صبر العالم كثيراً وسوف يكون عادلاً ، والعالم يعرف أيضاً حدود الخداع والاستغلال .

ليست يهودية اليهودى ولا حتى قوميته المحلية تحت المحاكمة ، بل فكرة العالمية المعادية للقومية المسيطرة عليه .

يهودى الموزاييك ، وليس يهودى التلمود ، هو الذى يمكن أن يصبح مواطناً صالحاً . واليهودى المتمسك بفكرة القومية المحلية سوف يكون منطقياً على الأقل . لكن اليهودى العالمى يمقت ذلك لأنه يركّز عالميته على قوميته العرقية التى تأسست على إيمانه الراسخ أن بقية الأعراق والبشر أقل شأنًا وأدنى مكانة وهم غنيمة له . فالحقيقة التى لا يمكن إنكارها هى أن اليهودى ظل لقرون طويلة يعتبر غير اليهودى أدنى منه منزلة ، وغنيمة شرعية له .

اليهودى يعترف فى كل مكان بفكرة العالمية هذه، لنقرأ ما يقوله بنكى ألمانى:

«نحن بنكيون عالميون، هل خسرت ألمانيا الحرب؟ وماذا فى ذلك؟ ذلك شأن يخص الجيوش، ونحن بنكيون عالميون».

ذلك كان موقف أى بنكى يهودى عالمى أثناء الحرب. الأمم تخوض نزاعاً وكفاحاً؟ وماذا بعد؟ كأن الأمر بالنسبة لهم مثل مباراة ملاكمة بين ديمسى وكارپنتر فى چيرسى، أو مباراة بيسبول فى شيكاجو، شأن يخص الملاكمين واللاعبيين، أما هم «بنكيون عالميون».

يصيب الأمة عجز مالى بسبب معدلات التبادل التجارى غير الطبيعية، أو امتصاص المال خارج قنوات التجارة، وما علاقة هذا بالبنكى العالمى؟ إنها لعبته التى يستمتع بها. فى الأوقات العصيبة يسقط فى سلال أصحاب البنوك العالميين فاكهة من الأشجار أكثر من أى الأوقات الأخرى. الحروب وفترات الاضطراب هى حصاد البنكيين العالميين.

يستيقظ المواطنون ليجدوا بدايةً أنه حتى الأمم البيضاء يسمح لها بالكاد برؤية كل منها للآخر هذه الأيام، باستثناء الرؤية التى تتم من خلال عيون يهودية. عندما تتحدث الولايات المتحدة إلى فرنسا فمن الذى تتحدث من خلاله؟ كل ما تراه فرنسا بعيونها هو أوتو هـ. كاهن! لماذا يمثل الولايات المتحدة الأمريكية فى فرنسا رجل يهودى؟ وعندما تريد فرنسا التحدث إلى الولايات المتحدة فمن الذى تتحدث من خلاله؟ من خلال فيثيانى اليهودى فى الفكر والأسلوب. وبريطانيا ترسل اللورد ريدنج، ألمانيا أرسلت ديرنبرج. وترسل الولايات المتحدة إلى الدول الأخرى مورجنثاو وشتراوس ووربرج.

وقد تبدو زيارة الفرنسى فوش إلى الولايات المتحدة مثل صدمة، فنحن لم نر فرنسياً يزورنا منذ چوفر. وشيء جيد أن نرى رجلاً من الجنس الأبيض يعبر البحار نحونا كما لو كان يطمئننا أن الرجال البيض لا يزالون على قيد الحياة فى

تلك البلدان. كل الأعمال الخاصة بمؤتمر السلام قام بها اليهود، فهل وصل الأمر إلى درجة أن تصبح الدبلوماسية العالمية احتكاراً يهودياً أيضاً؟ هل ينبغي أن تتم المحادثات الخاصة بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة من خلال مترجمين يهود، بينما يقوم الأنجلوساكسون والفرنسيون بأعمال السفارة الروتينية؟ أم سيكون من الممكن للأمم غير اليهودية أن يرى بعضها البعض بين وقت وآخر من خلال ممثلين غير يهود؟

العالمية ليست إيماناً يهودياً، بل هي وسيلة يستخدمها رجال المال والأعمال اليهود، فهي مربحة جداً. في الدبلوماسية ومواطن الهجرة تفيد العالمية. يفسر اليهود ويطرحون ما بين أمة وأخرى في المحادثات الخاصة بين الحكومات.

وفي دهاليز حكومة الولايات المتحدة حيث تحفظ أسرار ضريبة الدخل وأسرار الاحتياطي الفيدرالي وأسرار الوزارات والإدارات، سوف تجد يهوداً جالسين في مكان يليق باليهودى العالمى حيث لا يمكن حجب أى أسرار عنهم. سأل أحد اليهود العاملين فى الحكومة رجلاً يدخل البلد فى زيارة منذ بضعة أسابيع: «هل ستذهب إلى ديترويت أثناء زيارتك؟».

فأجابه الرجل: «يحتمل أن أذهب إلى ديترويت».

- «إذن، اذهب إلى مجلة «ديربورن إنديبندينت» الملعونة وقل لهم إن يهودياً سمح لى بدخول البلاد».

وما ردّ به الزائر معروف لكن من الأفضل عدم الاستشهاد به، فربما تصرخ اللجنة الأمريكية اليهودية بأن الناس يحرضون على تدبير مذابح منظمة.

وهذه الحادثة مجرد مثال لما يحدث كل يوم، وربما تكون حقيقة المسألة اليهودية فى الولايات المتحدة أحد أشكال الحقيقة التى لا يمكن قولها دون تمييز.

إن أصحاب البنوك اليهود العالميين يعتبرون أنفسهم المسؤولين عن السماح لأمة أو بلد بعمل الشئ الفلانى، ولا يعتبرون تلك الأمم أوطان أسلافهم، بل

عملاء وزبائن لهم بالمعنى اليهودى لكلمة زبون. إذا ما خسر جيش أو انتصر، وإذا ما نجحت حكومة أو فشلت، ماذا يهم؟ تلك شئونهم و«نحن أصحاب بنوك عالميون» ونحن نتنصر فى النهاية أيًا كان من يهزم.

الحرب لم تنته بالنسبة لأصحاب البنوك اليهود العالميين، ولم تكن الأعمال العدوانية والطوارئ فى بعض الأمم سوى فتح لأبواب التجارة التى التهمت كل أوراق النقد التى يمتلكها العالم. صحيح أن بعضها تم توزيعه على بعض الناس كأجور وإعانات للحرب، لكن يبقى الصراع قائمًا، لكن سرعان ما تم تغطية ذلك عن طريق الأسعار المرتفعة واختلاق نقص فى المؤن وتنشيط الاستغراق فى التبذير بين الناس. انتهت تلك المرحلة واختفت الأموال.

هل هناك نكتة مأساوية أكثر من هذا! «الولايات المتحدة لديها أكبر مخزون من الذهب فى العالم؟»، أين ذلك الذهب؟ كم مضى على آخر مرة رأيت فيها قطعة ذهبية؟ أين كل ذلك الذهب؟ هل هو موجود داخل خزانة حكومة الولايات المتحدة؟ لماذا هذه الحكومة غارقة فى الدين، تحاول التوفير ولا تستطيع دفع تعويضات للجنود لأن موارد البلاد لا يمكن أن تتحمل ذلك! أين ذلك الذهب؟ قد يكون داخل الولايات المتحدة لكنه لا يخص الولايات المتحدة.

إن المزارع الأمريكى، الصناعات الأمريكية التى لم تكن حكيمة فى التعامل مع حيل وخداع أصحاب المصارف اليهود العالميين، رغم حصولها على قروض صغيرة، تتساءل عن كل تلك الأموال. إضافة إلى أن أوروبا التى تعانى من النقص والعوز تنظر إلينا، وتتساءل عن تلك الأموال.

المذكرة التالية الموجودة فى صحيفة من لندن قد تلقى الضوء على هذا الموضوع:

«علمنا اليوم أن شحنات جديدة من الذهب تصل إلى ما يعادل مليونى و ٨٠٠ ألف دولار تصل إلى مؤسسة كوهن، لويب وشركاه فى نيويورك، مما يجعل قيمة ما تستورده تلك المؤسسة حوالى ١٢٩ مليون دولار منذ بدء

الحركة. وتعتبر بعض الدوائر المصرفية المسئولة عن اعتقادها بأن جزءاً من العملة الألمانية المعدنية المستوردة حديثاً كانت من روسيا بدلاً من ألمانيا كما يفترض».

إن هذه المذكرة، مع واحدة أخرى فى مقال سابق أظهرت أن مؤسسة ووربرج وشركاه الألمانية ترتب مع مؤسسة كوهن، لوب وشركاه فى نيويورك لتقديم قرض للنرويج، لا تخلو من السؤال: أين ذهبت الأموال؟

من السهل وصف النظام المصرفى اليهودى العالمى، أولاً هناك المقر الرئيسى لليهودية العالمية ومكانه فى ألمانيا وكان له فروع فى روسيا، إيطاليا، فرنسا، بريطانيا العظمى، ودول أمريكا الجنوبية. كانت ألمانيا وروسيا هما الدولتين المخطط لعقابهما من قبل أصحاب البنوك اليهود العالميين؛ لأنهما كانتا على وعى وإدراك لليهود. وقد تم عقابهما وانتهت المهمة.

المقر الرئيسى السياسى اليهودى، المتصل بالشئون الداخلية لليهود، كان أيضاً فى ألمانيا، أما الفرع الذى كان يتعامل مع شئون غير اليهود فكان فى فرنسا. وقد تم بيان أن المركز السياسى لليهودية قد تم استزاعه فى الولايات المتحدة، لكن تلك كانت وجهة نظر اليهود الأمريكيين الذين كانت تمنياتهم أساس الفكرة. وأثناء حكم إدارة الرئيس ويلسون كان يمكن لليهودى أن يفكر ويتمنى هذا، لكن الأمور تغيرت قليلاً. ويشير طرد اليهود الأمريكيين من الحركة الصهيونية بناء على أوامر اليهود الشرقيين إلى أنه إذا كان المركز الرئيسى لليهودية العالمية قد انتقل إلى الولايات المتحدة، فإن النفوذ لا يزال فى أيدي مقيمين أجنبى هنا. المركز لا يزال فى إطار اليهودية، والولايات المتحدة مجرد مربع فى رقعة الشطرنج.

لكن أينما كانت المراكز المالية والسياسية فى العالم فإن كل بلد يتم التعامل معه بشكل مستقل، فى كل بلد: الولايات المتحدة، المكسيك، جمهوريات أمريكا الجنوبية، فرنسا، إيطاليا، إنجلترا، ألمانيا، النمسا، وفى اليابان أيضاً، توجد مؤسسة مصرفية يهودية عالمية على رأس المجموعة فى ذلك البلد.

وهكذا، فإن المؤسسة اليهودية الرئيسية فى الولايات المتحدة هى كوهن لوبب وشركاه، وأحد أعضائها هو پول م. ووربرج شقيق م. ووربرج وشركاه فى هامبورج، وأوتو ه. كاهن المقيم فى ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة عضو فيها، عين نفسه متحدثاً رسمياً للشئون المالية باسم الولايات المتحدة فى فرنسا وبريطانيا العظمى. ونادراً ما ترى فرنسا وبريطانيا متحدثاً رسمياً أمريكياً ليس يهودياً. وقد يكون هذا هو السبب وراء إرسالهم يهوداً لنا معتنقين أننا نفضلهم.

كان پول م. ووربرج مبتكر ومدير نظام الاحتياطى الفيدرالى فى الولايات المتحدة، وهو ليس اليهودى الوحيد فى هذا النظام، لكنه كان رئيس اليهود وكان يتمتع بعقلية رائعة. وكان هناك آخرون فى حكومة الحرب بالطبع مثل برنارد م. باروخ، يوجين ماير جونيور هوفر، فيليكس فرانكفورتر، وجوليوس روزينوالد ومئات آخرون فى كل مكان، لكن المجموعة المالية وحدها هى التى تنال اهتمامنا الآن، وهم لم يحرزوا نجاحاً ملحوظاً فى إنقاذ البلاد من العثرات المالية مثلما نجحوا فى مجالات أخرى.

قد لا يكون نظام الاحتياطى الفيدرالى نظاماً سيئاً رغم أنه يعطى وسائل التحكم فى النقد الحكومية لمؤسسات مالية خاصة، لكن هناك الكثير من الشهادات التى تفيد بأنه لم يعالج بشكل جيد. وسوف يتذكر القارئ أن مستر ووربرج تحدث عن أمور محددة «يمكن التغلب عليهما بطريقة إدارية»، موضحاً أن هناك قدرًا من التلاعب والتسيب فى النظام يمكن ممارسته. وتبقى الحقيقة أن البلد واصل الحرب بنجاح بسبب ذلك النظام ويقترب من السلام، ويقول خبراء النقد إن ذلك نتيجة لعوائق النظام نفسه. ولم يسلم مستر ووربرج من الانتقادات وهو الذى ارتبط اسمه دائماً بشهرة وروعة النظام.

أيًا كان متوسط الدخل الذى يقال إن كل فرد يناله فى الولايات المتحدة، فذلك كلام زائف وبعيد عن الحقيقة. إذ ينبغى أن يكون متوسط دخل الفرد

محسوبًا دائمًا على أساس دورة المال في التداول، وإحصائيات متوسط دخل الفرد ليست دائمًا على أساس دورة المال، نصفها تقريبًا، والبقية خداع وتلاعب.

وأيًا كان حجم الذهب في البلاد فإن الثروة أكبر، هناك ثروات في الولايات المتحدة أكثر من الذهب الموجود في العالم، ومنتجات مزارع الولايات المتحدة سنويًا تتجاوز في قيمتها المالية كل الذهب الموجود في العالم.

إلا أنه تحت النظام الحالي ينبغي على ثروات البلاد أن تمر من خلال نفق العملة النقدية الضيق، ويجب على العملة النقدية المرور من خلال نفق الذهب الضيق. ومن يتحكم في الذهب طبقًا للنظام الحالي يتحكم في العالم ويسيطر عليه. هناك ثروات أكثر من المال، وهناك أموال أكثر من الذهب. المال موجود رهن الذهب والثروات تتحرك رهن الأموال. وأيًا كان من يتحكم في نفق المال ويفتحه ويغلقه حسب رغبته، فإنه يتحكم في حركة ثروات العالم، وتعتمد رفاهية العالم على حركة تلك الثروات، وعندما تتجمد الثروات دون حركة ولا تتقل من يد إلى يد تتوقف دورة المال في العالم، ويأخذ الاقتصاد العالمي في الركود والهبوط.

وأدى نقص الأموال السائلة إلى التسليف ونظام الائتمان، وهو شكل من أشكال المقايضة والتعامل الذي تنفذ بواسطته كل المعاملات، فقط المعاملة الأخيرة لا تسدد إلا بالمال. وتلك حيلة لها مخاطرها، رغم جهود المدافعين لاستغلال مزاياها. لكن الشيء الذي يعمل نظام الائتمان ولا يرقى إليه الشك هو السماح لأصحاب المال بالتمسك بالمال السائل. والمال السائل يكون دائمًا في أيدي من يشنون على مزايا نظام الائتمان. إن من يتحكم في المال ويحمله يضمن النفوذ والقوة، إلى أن يظهر شكل حقيقى للمقايضات والأموال.

بين ١٩١٩م و ١٩٢٠م طبقًا لأصدق السلطات النقدية المستولة في الولايات

المتحدة، كان التناقص الكلى لقيمة منتجات حقولنا ومناجمنا ومصانعنا وطواحيننا وغاباتنا يمثل مبلغاً أكبر من إجمالى إمدادات الذهب فى العالم.

يقول الناس: «حسناً، الأسعار كانت مرتفعة جداً»، وذلك أمر مؤكد ولكن مَنْ وماذا جعلها ترتفع؟ إنه الكرم فى ضخ المال من قبل نظام الاحتياطى الفيدرالى، كان هناك الكثير من النقد. يقول الناس: «حسناً، إن التقلص حدث فقط فى قيمة أوراق النقد، أما القيمة الحقيقية للمنتج فلا تزال موجودة» وذلك أمر مؤكد أيضاً، ولكن عندما تعيش تحت نظام فيه «قيمة المنتج» و«قيمة النقد» مثل ضفيرة مجدولة بدرجة تؤثر على خبزك وزبدتك وملكتك لمزرعتك واستقرار وظيفتك، يكون من الصعب فصل الضفيرتين. إضافة إلى أنه عندما تكون رفاهيتك راجعة لاستعداد مجموعة من الرجال لإخراج الأموال وضخها، وتكون محنتك راجعة لعدم استعداد نفس المجموعة، فهكذا يتأرجح انتعاشك الشخصى وانتعاش اقتصاد بلادك دون الرجوع إلى أى قانون طبيعى، ولكن فقط طبقاً للقرارات التى تتم فى غرف اللجان، فإنه من الطبيعى أن تستفسر: «من الذى يفعل هذا؟ فأين ذهبت كل الأموال؟ من الذى يتحكم فيها؟ هذه ثروة البلاد وحاجتها، أين الأموال التى تنقل الثروة إلى الحاجة؟ وكل الأحوال تبقى كما كانت إلاّ النقود».

لدينا نظام احتياطى فيدرالى لا يزال تتم الاستفادة منه بواسطة العون الذى يقدمه واضعه ومديره پول م. ووربرج، وما هى الحالة فى الولايات المتحدة؟

إن بعض أكبر المؤسسات الصناعية فى البلاد الآن أصبحت فى أيدي لجان الائتمان من الدائنين.

وتباع مئات المزارع لسدّ الديون ويصل ثمن الجواد إلى ثلاثة دولارات!

والأقطان والأصواف التى كانت تكفى لتزويد الأمة كلها بالملبس فسدت على أيدي الرجال الذين زرعوها ولا يستطيعون التصرف فيها.

كل مجال فى الأعمال التجارية، فى السكك الحديدية والصحافة والنشر والتخزين والتصنيع والزراعة والبناء والتشييد، كل ذلك فى انخفاض وإلى كساد. لماذا؟ بسبب نقص الأموال. أين الأموال؟ إن هذا بلد يفترض أن يكون المركز المالى للعالم، أين ذهبت الأموال؟

الأموال فى نيويورك، ونظام الاحتياطى الفيدرالى الذى كان مستر ووربرج يرغب أن يجعله فى بنك مركزى واحد، قد أصبح كذلك. الأموال فى نيويورك إذن. وهذه هى التهمة التى وجهت لمحافظ مجلس الاحتياطى الفيدرالى من قبل مسئول رسمى يعرف:

بينما توجد ندرة ونقص فى السيولة المالية للقطاعات المنتجة فى الغرب والشمال الغربى والجنوب والجنوب الغربى، نجد أن البنوك الفردية فى مدينة نيويورك تقترض من نظام الاحتياطى الفيدرالى، فى عديد من الحالات المبلغ أكثر من ١٠٠ مليون دولار لكل قرض، وأحياناً يصل إلى ١٤٥ مليون للبنك الواحد، وهذا ضعف المبلغ الذى أقرضته بعض بنوك الاحتياطى الفيدرالى أخيراً لكل البنوك الأعضاء فى مناطقها.

اقترض بنك فى نيويورك مبلغ ١٣٤ مليون دولار، أى أكثر بنحو عشرين مليون دولار من المبلغ الذى كان يقرض بنك كانساس سيتى الاحتياطى الفيدرالى ١٠٩١ بنكاً من البنوك الأعضاء فى المنطقة التى تغطى ولايات كانساس، نيراسكا، كولورادو، ويومينج، وأجزاء من ميسورى وأوكلاهوما ونيومكسيكو.

وفى الوقت نفسه كان بنك آخر فى نيويورك يقترض من بنك الاحتياطى الفيدرالى نحو ٤٠ مليون دولار، وهو مبلغ أكبر من إجمالى القروض التى كان يقرضها بنك مينا پوليس الاحتياطى الفيدرالى إلى البنوك الأعضاء التى بلغ عددها ألف بنك فى ولايات مينيسوتا وداكوتا الشمالية والجنوبية ومونتانا وأجزاء من ويسكونسن، وهى ولايات معروفة بضخامة مساحاتها.

واقترض بنك آخر فى نيويورك من بنك الاحتياطى الفيدرالى مبلغًا أكثر بنحو ٣٠ مليون دولار مما كان يقرضه بنك الاحتياطى الفيدرالى فى دالاس لكل البنوك فى تكساس ولويسيانا وأوكلاهوما.

وهناك بنك آخر فى نيويورك أيضًا حصل على قرض يعادل إجمالى القروض التى سمح بها بنك الاحتياطى الفيدرالى فى سانت لويسيانا للبنوك الأعضاء البالغ عددها ٥٦٩ بنكًا فى تلك المنطقة المهمة، التى تشمل ولاية أركانسو بأكملها وأجزاء من ولاية إيلينوى وإنديانا وكتاكي وتينيسى وميسيسيبى، والجزء الأكبر من ميسورى.

لنأخذ المنطقة الخامسة فى نظام الاحتياطى الفيدرالى التى يخدمها بنك الاحتياطى الفيدرالى فى ريتشموند فى فيرجينيا: استطاع بنك فى نيويورك الحصول على قرض من بنك نيويورك للاحتياطى الفيدرالى أكبر مما يستطيع بنك ريتشموند الاحتياطى الفيدرالى تقديمه من قروض لكل البنوك الأعضاء فى ميريلاند، فيرجينيا، كارولينا الشمالية والجنوبية، والجزء الأكبر من فيرجينيا الغربية.

ذلك هو الموقف. البنوك الإقليمية الاثنى عشر التى كان يفترض أن تؤمّن أموالاً تخدم كل أجزاء البلاد بمساواة، قد «تم التغلب عليها بطريقة إدارية تنفيذية» لدرجة أن بنك نيويورك الاحتياطى الفيدرالى وهو البنك المركزى فى الولايات المتحدة - بكل النوايا والأغراض - يخدم المضاربين ويقدم لهم الملايين، بينما لا يسمح للمتجعين إلا بآلاف ضئيلة وتافهة.

وعندما يحدث أن أربعة بنوك يملكها أفراد فى نيويورك تستطيع اقتراض أموال من بنك نيويورك الاحتياطى الفيدرالى، تعادل ما يستطيع ٢١ بنكًا، فى ولايات مختلفة، اقتراضه من خمسة بنوك احتياطى فيدرالى فى سانت لويس، كانساس سيتى، مينا پوليس، وريتشموند، ودالاس، فإن هذا فيما يبدو يحتاج إلى شىء من التفسير.

من أين جاءت هذه الأموال التي تم إقراضها في نيويورك؟ لقد جاءت من تلك الأجزاء من البلاد التي كانت تعاني من نقص الأموال.

وفي مايو ١٩٢٠م طارت الكلمات عبر أسلاك الهاتف «التوقف يأتي في الخامس عشر» وحدث هذا، توقف نظام الائتمان والتسليف والديون، وبدأ تطبيق نظام الدفع الفوري. وبدأت انفراجة في سيولة المال، ولكن من الأجزاء المنتجة في البلاد باتجاه نيويورك، وإلا لكان من المستحيل تقديم تلك القروض الضخمة التي ذكرناها آنفاً. لقد كان هناك ضغط من الاحتياطي الفيدرالي، وهو ما يطلق عليه من باب التهذيب الانكماش، أي نقص في حجم العملة المتداولة يقضى إلى انخفاض عام في الأسعار، هذا هو ما حدث: تم تخفيف بنوك الغرب وعصرها إلى آخر دولار حتى يكون في بنوك نيويورك تدفق وسيولة.

«كانت الأموال تسحب من أعمال تجارية مشروعة في أجزاء مختلفة من البلاد، لكي تصبح قروضاً بمعدلات ربح خيالية في وول ستريت»، كما يقول المسئول الرسمي الذي أشرنا إليه.

وتم اكتشاف أن البنوك المتلاعب كانت تستطيع اجتذاب أموال بسعر فائدة ٦٪، ثم تقوم بإقراضها بسعر فائدة يصل إلى ٢٠ و ٢٥ و ٣٠٪.

وأدى الانكماش الذي ضغط به نظام الاحتياطي الفيدرالي إلي نقص في حجم العملة المتداولة، وهذا ما استفادت منه البنوك المتلاعبة والمنحرفة. كانت سياسة نظام الاحتياطي الفيدرالي هي طرح الأموال، وكانت بنوك نيويورك تقترض تلك الأموال ثم تقوم بإقراضها بأسعار فائدة خيالية، كان يضطر الناس لدفعها حتى يتغلبوا على حالة الإفلاس التي أدى إليها الانكماش.

وطوال هذا الوقت كان نظام الاحتياطي الفيدرالي في أفضل أحواله المالية خلال سيرة حياته. وفي ديسمبر ١٩٢٠ كان يملك ٤٥٪ من احتياطيه، وكان

احتياطياً أعلى من ديسمبر ١٩١٩. لكن فى وقت كتابة هذا المقال (يوليو ١٩٢١) وصل إلى ٦٠٪.

الأموال فى نيويورك. لو تحولت فى الولايات الزراعية فلن تجد الأموال، ولو تحولت فى مناطق المصانع فلن تجدها أيضاً، إنها فى نيويورك. وجاء نظام ووربرج الاحتياطى الفيدرالى بالتقلص والانكماش ونقص الأموال، وكان المفروض أن يقوم بالمساواة بين المستويات العليا والسفلى فى الشئون المالية من خلال موازنة عادلة، لكنه استخدم بطريقة إدارية أو تنفيذية أدت إلى استنزاف أموال البلاد.

كانت فكرة نظام الاحتياطى الفيدرالى سليمة وصحيحة بلا شك، وإلا لما تم تأسيسه. لكن حدث تلاعب ومضاربات. لم يكن احتياطياً «فيدرالياً»، بل أصبح احتياطياً خاصاً يعمل لصالح أصحاب البنوك الفردية وليس لصالح الجميع بشكل عام وبقدر متساو، وليس بشكل قادر على أن يُستخدم لوضع البلاد تدريجياً فى وضع تدفق طبيعى للأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية ومستويات طبيعية للأسعار، لكنه استخدم لضرب الأعمال التجارية فى وقت خرج بطريقة استفاد معها من يقوم بإقراض المال عندما يعانى المنتجون من المشاكل المالية.

إذا كانت هذه هى الحقيقة، فإن أى مصرفى أو صاحب بنك أمريكى سوف يقول إن الأسلوب كان خاطئاً، اقتصادياً ومنطقياً وتجاريّاً، وحتى من الناحية الجنائية.

اليوم يتباهى نظام الاحتياطى الفيدرالى بالاحتياطى الذى يملكه كما لو أن تلك علامة على الصحة الاقتصادية الوطنية. إن ما ينبغي على الاحتياطى الفيدرالى عمله، والبلد يناضل من أجل أن يعيش، هو أن يكون الاحتياطى منخفضاً وليس مرتفعاً. إن الارتفاع الذى وصل إليه الاحتياطى هو درجة عمق الكساد فى البلاد.

إذا سمح نظام الاحتياطي الفيدرالى بتدفق جزء من تلك الأموال، فإن أقل من ١٠٪ كافية لحل المشكلة كما اقترح مسئول مالى رفيع المستوى، وسوف يكون مثل عملية نقل دم فى عروق الأمة.

مؤسسة كوهن، لويب وشركاه، وآل سبيرز رجال المال اليهود لديهم أموال للمكسيك والنرويج وألمانيا، ولكل الشركات التجارية التى تعمل عبر البحار، وهى أموال أمريكية. لقد أسىء استخدام نظام وويرج الاحتياطي الفيدرالى بشكل ردىء، حدث تلاعب ومناورات ومضاربات تعانى منها البلاد.

ولا يعلم الناس ماذا يفعلون. لا تزال الأموال لغزاً يلفه الغموض، والعمل المصرفى مقدس. وما يمكن عمله فى أعمال تجارية عادية بقيمة خمسة ملايين دولار، تتعقد إجراءاته عندما تكون أطرافه: ١ - بنوك حكومية. ٢ - بنوك احتياطي فيدرالى. ٣ - مؤسسات وول ستريت للمضاربات المالية، مع أنهم فى النهاية هم نوم، ديك، هارى، والمبلغ ٥ ملايين؟.

والموضوع يتأثر إلى حد ما بتقييد حرية كثير من الرجال الأكفاء الذين يستطيعون انتقاد الوضع، والموظفون الرسميون ذوو المناصب العالية مقيدون بمشاركتهم الحملات التى يكون لكل الشئون المالية فيها ربح ومصلحة. والمسؤولون فى التشريع القانونى، كثير منهم، مدينون لنفس المصالح. إن قائمة بالديون الخاصة لبعض الرجال الذين ارتفعوا إلى الرئاسة خلال الأعوام الثمانية الماضية سوف تلقى الكثير من الأضواء، مثلما يحدث مع قائمة بأسماء اليهود الذين مكث هؤلاء الرجال فى بيوتهم أثناء قيامهم برحلات فى أنحاء البلاد. الرجال المقيدون بهذا الشكل بالنظام المالى الحالى لا يستطيعون أن يقولوا ما يعلمونه ويدور فى أذهانهم.

كل ذلك واضح فى شهادة ت. كاشنج دانييل أمام لجنة الكونجرس، إذ تظهر حدود القوة والنفوذ التى يمكن أن تصل إليها هذه المؤسسة الخاصة المسماة البنك المركزى:

«عندما كنت فى بنك المجلتر اقدمت رسالة كنت أحملها من الوزير هاى، وكان موظف البنك مهذباً جداً. أخذنى إلى الداخل وعندما عدنا إلى قاعة الاستقبال، سألته إذا كان يمكن أن يسمح لى بتوجيه بعض المطالب فوافق، وطلبت منه أن يعطينى تقريراً أو بياناً لبنك المجلتر، فقال إن البنك لا يصدر تقارير أو بيانات، فسألته: ألا يطلب منك البرلمان أحياناً تقريراً أو بياناً بأحوال البنك؟ فأجاب بالنفى».

كيف لا يتقدم بعض هؤلاء الثورين المزعومين إلى مجلس العموم ويطالبون بمعرفة ما يحدث؟

معظمهم ممن اقترضوا من البنوك، ولا نواجه أى صعوبات معهم (ضحك).

(ديربورن إندپندنت، عدد ١٦ يوليو ١٩٢١م)